الجزء السادس

استنتـــاج

obeikandl.com

Lebow, Richard Ned, and Janice Gross Stein. *We All Lost the Cold War.* Princeton University Press, 1994.
Lewis, Samuel W. "The United States and Israel: Evolution of an Unwritten Alliance." *Middle East Journal*, vol. 53, no. 3 (Summer 1999).
Linowitz, Sol. "The Prospects for the Camp David Peace Process." *SAIS Review*, no. 2 (Summer 1981), pp. 93–100.
Luttwak, Edward N., and Walter Laqueur. "Kissinger and the Yom Kippur War." *Commentary*, vol. 58 (September 1974), pp. 33–40.
Makovsky, David. *Making Peace with the PLO: The Rabin Government's Road to the Oslo Accord.* Boulder, Colo.: Westview Press, in cooperation with Washington Institute for Near East Policy, 1996.
Maraniss, David. *First in His Class: The Biography of Bill Clinton.* Simon and Schuster, 1995.
Martin, David C., and John Walcott. *Best Laid Plans: The Inside Story of America's War against Terrorism.* Harper and Row, 1988.
Meir, Golda. *My Life: The Autobiography of Golda Meir.* London: Futura, 1976.
Melman, Yossi, and Dan Raviv. *Behind the Uprising: Israelis, Jordanians, and Palestinians.* New York: Greenwood Press, 1989.
Miller, Merle. *Lyndon: An Oral Biography.* G. P. Putnam's Sons, 1980.
———. *Plain Speaking: An Oral Biography of Harry S. Truman.* New York: Berkley Publishing, 1973.
Neff, Donald. *Warriors against Israel.* Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988.
———. *Warriors for Jerusalem: The Six Days That Changed the Middle East.* Linden Press/Simon and Schuster, 1984.
Nixon, Richard M. *RN: The Memoirs of Richard Nixon.* Grosset and Dunlap, 1978.
———. *Seize the Moment: America's Challenge in a One-Superpower World.* Simon and Schuster, 1992.
Novik, Nimrod. *Encounter with Reality: Reagan and the Middle East (The First Term).* Boulder, Colo.: Westview Press for the Jaffee Center for Strategic Studies, 1985.
O'Brien, Conor Cruise. *The Siege: The Saga of Israel and Zionism.* Simon and Schuster, 1986.
Parker, Richard B., ed. *The Six-Day War: A Retrospective.* University Press of Florida, 1996.
———. "The June 1967 War: Some Mysteries Explored." *Middle East Journal*, vol. 46 (Spring 1992), pp. 177–97.
———. "USAF in the Sinai in the 1967 War: Fact or Fiction?" *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 1 (Autumn 1997), pp. 67–75.
Perry, Mark. *A Fire in Zion: The Israeli-Palestinian Peace.* William Morrow, 1994.
Powell, Jody. *The Other Side of the Story.* New York: William Morrow, 1984.
Puschel, Karen L. *U.S.-Israeli Strategic Cooperation in the Post–Cold War Era: An American Perspective.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1992.
Quandt, William B. *Camp David: Peacemaking and Politics.* Brookings, 1986.
———. *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967–1976.* University of California Press, 1977.
———. "Kissinger and the Arab-Israeli Disengagement Negotiations." *Journal of International Affairs*, vol. 29 (Spring 1975), pp. 33–48.

Vance, Cyrus. *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy*. Simon and Schuster, 1983.

Wallach, Janet, and John Wallach. *Arafat: In the Eyes of the Beholder*. New York: Carol Publishing Group, 1990.

Washington Institute for Near East Policy. "Special Policy Forum Report: The Past, Present and Future of the Oslo Process: View from the Labor Party, Yossi Beilin, MK." *Peacewatch*, no. 112 (December 11, 1996).

Washington Institute's Presidential Study Group. *Building for Peace: An American Strategy for the Middle East*. Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1988.

Weizman, Ezer. *The Battle for Peace*. Bantam Books, 1981.

Whetten, Lawrence L. *The Canal War: Four-Power Conflict in the Middle East*. MIT Press, 1974.

Woodward, Bob. *The Commanders*. Simon and Schuster, 1991.

———. *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981–1987*. Simon and Schuster, 1987.

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*. Simon and Schuster, 1991.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل 13
تحديات تواجه إدارات قادمة

وجد الرؤساء الأَمريكيون أنفسهم، بانتظام ينذر بالخطر منذ 1967، يعالجون أزمات الشرق الأَوسط التي كان استعدادهم لها متواضعاً. وكان الكثير منها، وليس جميعها، يتصل بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي: حرب حزيران/ يونيو 1967، وحرب الاستنزاف في 1969 ـ 1970، وأَزمة الأردن في أيلول 1970/ سبتمبر، وحرب تشرين/ أكتوبر 1973، والثورة الإيرانية 1978 ـ 1979، والغزو الإِسرائيلي للبنان في 1982 ـ 1983، والسنوات الأولى من الانتفاضة الفلسطينية في 1987 ـ 1988، والغزو العراقي للكويت في 1990، والحرب التي تلتها ضد صدام حسين 1991، و«الانتفاضة الثانية» في أواخر 2000، كانت جميعها تحديات ضخمة للسياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة، أثار كل تحد منها مناقشات جادة في واشنطن، حول السلوك الملائم للعمل. وبدا كل منها يهدّد مصالح أَمريكيَّة مهمة في المنطقة، كما بدا كل منها مفاجئاً لواشنطن بدرجة ما.

من المتوقع كثيراً أن تجد الإِدارات القادمة نفسها في موقف التعامل مع شكل من أشكال التفاوض، من أجل سلام عربي ـ إِسرائيلي. فمنذ مؤتمر مدريد 1991، التزمت أطراف النِّزاع باتِّفاق واسع حول إجراءات مباحثات السَّلام. وما كان مطلوباً، بالإِضافة إِلىٰ المفاوضات المباشرة، هو وجود وسيط فعّال يستطيع توجيه أطراف المفاوضات نحو اتِّفاقيات واقعية، والاشتراك مع صانعي القرار السياسيين في التوصل إِلىٰ قرارات آمرة، وتوفير الطمأنينة،

وفرض الضغط عند الاقتضاء. وقد حاول الرئيس كلينتون الاضطلاع بهذا الدور، في الفترة المتأخرة من رئاسته، ولكنه أخفق في تحقيق هدفه نظراً لانتهاء فترة ولايته.

الموازنة

يعتبر السجل الأَمريكي الخاص بإدارة الأَزمات العربية ـ الإِسرائيلية وعقابيلها، سجلاً مختلطاً. وبصورة عامة، كانت الولايات المتّحدة تقدم أفضل ما عندها، عندما تبذل أقصى جهدها. فمنذ عام 1968 فصاعداً، حاولت الإدارات المتتالية إرساء قواعد السَّلام، بين إِسرائيل ومصر. وفي عام 1979، وقّع البلدان معاهدة سلام، ما زالا يلتزمان بها منذ ذلك الحين. وفيما يتعلق بمساهمة الولايات المتّحدة في هذا الإنجاز التاريخي، فقد استثمرت، في عهد سبعة رؤساء، موارد مهمة ـ من وقت وطاقة وخيال ومال وعتاد عسكري ـ لإقامة إطار للسلام، وجعل الأطراف ترتبط بعمليَّة تفاوضية، وحسم الصفقة الرسمية، ومواصلة تطبيع العلاقات بعد توقيع معاهدة السَّلام بين البلدين.

لم يتحقق السلام بين مصر وإِسرائيل بثمن زهيد، ولا كان الطريق إليه سهلاً. فقد وقعت عدة حروب، قبل أن تبدأ مفاوضات جدية لعام 1974. وخلّف السَّلام الثنائي بين إِسرائيل وأقوى جارة عربية، الكثير من القضايا بدون حل. بل لعله فاقم من مشاكل لبنان، وجعل العلاقات الإِسرائيلية ـ الفلسطينية أكثر تشابكاً وتعقيداً مما كانت عليه. ولكن السَّلام الإِسرائيلي ـ المصري، غيّر أيضاً، الصورة الاستراتيجية للمنطقة، ووفّر شيئاً يصلح كنموذج للمفاوضات على جبهات أخرى، وعزّز النفوذ الأَمريكي، وساعد في نهاية الأمر على إقناع العرب الآخرين، بأن الدبلوماسيَّة قدمت مساراً أفضل، لإصلاح المظالم من التهديدات العسكرية.

وبالنسبة للولايات المتّحدة، كانت الكلفة الاقتصادية للسلام المصري ـ الإِسرائيلي، كبيرة. فمنذ توقيع معاهدة السَّلام، خصص الكونغرس ما يزيد

على 5 مليارات دولار في السنة، للبلدين. وفي بعض الحالات، كانت تُقدم مبالغ إضافية. وكان ينفق أكثر من نفس هذا المجموع على شراء العتاد الأَمريكي. ومنذ عام 1985، كان معظم المساعدة بصفة منحة. وفي عام 1990 اتخذ الكونغرس خطوة غير عادية بالموافقة على حذف 7 مليارات دولار من ديون مصر العسكرية، في السنوات السابقة. كما أيَّد الكونغرس ضمانات قرض بقيمة 10 مليارات دولار لإِسرائيل، كي تستخدمه في بناء المساكن واستيعاب المهاجرين في التسعينات. وعندما بدا الاتِّفاق وشيكاً بين الإِسرائيليين والفلسطينيين، في منتصف عام 2000، سرت إشاعات بأن الثمن قد يكون عشرات المليارات من المساعدات الإِضافية. ويكفي القول، إنه لم تقترب أية بلدان أخرى في الشرق الأَوسط، أَو أي مكان آخر، من الحصول على مثل هذه المساعدات السخية.

وفيما عدا الإنجاز المهم للسلام بين مصر وإِسرائيل، كان السجل الأَمريكي أقل إثارة للاهتمام. وكانت آخر الخطوات الواعدة هي اتِّفاق أوسلو عام 1993 وما تلاها، والتي ألزمت إِسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينية بتسوية سلمية لنزاعهما. ويعترف، بحق، المتفائلون، أن المفاوضات ستكون صعبة، وخاصة وأن قضايا القدس، واللاجئين، والحدود النهائية لم تحل بعد، وأن الشكوك المتبادلة، كانت تتعمّق مع الأحداث المأساوية التي جرت في نهاية 2000.

وفي الجانب الآخر من الميزان، هناك الإخفاقات والفشل في السياسة الأَمريكيَّة الشرق أَوسطية. وبعضها يدخل في إطار المصطلح الشعبي في السياسة ـ مثل «إيران غيت»، الذي يعني محاولة المخادعة لتبادل الأَسلحة بالرهائن في منتصف الثمانينات، وفي عهد أقرب، مصطلح «العراق غيت» الذي عنى السياسة الخاصة بمحاولة استمالة صدام حسين قبل غزوه للكويت في آب/ أغسطس 1990. ولا توجد عبارة بسيطة توجز الكوارث المتعددة التي

حاقت بالسياس الأَمريكيَّة في لبنان، في السنوات المبكرة من الثمانينات، ولكن القنابل التي فجرت السفارة الأَمريكيَّة في بيروت، ومعسكرات مشاة البحرية عام 1983، قد تركت تذكرة واضحة ومفجعة، بأن حالات الإخفاق الأَمريكي في الشرق الأَوسط، يمكن أن يكون لها ثمن باهظ من أرواح الأَمريكيين. فقد قتل منهم في لبنان عام 1983، أكثر مما قتل في الحرب ضد العراق في عام 1991. ولو أضاف المرء العذاب الطويل للرهائن الأَمريكيين الذين احتُجزوا في إيران ولبنان، إلىٰ تكلفة السياسات الفاشلة، لكانت قائمة التكاليف أكثر ارتفاعاً.

حماية المصالح الوطنية

ومع هذا، وبالرغم من جميع أوجه القصور في السياسة الأَمريكيَّة، تجاه الشرق الأَوسط بصورة عامة، وتجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي بشكل خاص، فإن المصالح الأَمريكيَّة في المنطقة، ظلّت تسير على ما يرام، بصورة تدعو للدهشة. فالخوف الكبير من السيطرة السوفييتية على المنطقة، لم يتحقَّق، وكذلك، لم تتحقّق إمكانية مجابهة عسكرية مباشرة، ما بين القوتين النوويتين العظميين. وبالرغم من الصور التي نُشرت عن «شرق أَوسط سريع الاشتعال»، فإن المنطقة لم تقم بالدور الذي قام به البلقان، في مطلع هذا القرن، بإشعال أول حرب عالمية. فقد ظلَّت النزاعات الإقليمية، بصورة عامة، مقتصرة على المنطقة ذاتها. وظلت الأَسلحة النووية، برغم وجودها، محتجبة. ولم ينجح الإرهاب أبداً، رغم أنه يشكل تهديداً ماثلاً، في تغيير مجرى الأحداث بطرق جوهرية. والثورة التي كان يكثر الحديث عنها، لم تعرف طريقها إلاَّ إلىٰ إيران. أما في الأماكن الأخرى، فقد أثبت نظام الدولة مرونته الكافية، بالرغم من طابعه المصطنع الظاهر.

وفيما يتعلَّق بالنفط، فقد تعرضت المصالح الأَمريكيَّة لشيء من الضرر، إلاَّ أن جانباً من المسؤولية يعود إلىٰ السياسات قصيرة النظر في الداخل. فالاختلالات التي حدثت في إمدادات النفط في الشرق الأَوسط، كان لا بد أن

تحدث بعض التأثير على الأسعار، إلاَّ أن التأثيرات المُبالغ فيها لقطع الإمدادات في الفترة 1973 ـ 1974 والفترة 1978 ـ 1979 يرجع جزئياً إلىٰ السياسات الداخلية المعيبة والتقاعس عن توفير أمن كاف في شكل احتياط استراتيجي من النفط. وفي الثمانينات وبداية التسعينات حدثت انقطاعات في إمداد النفط من الشرق الأَوسط ارتبطت بأزمات الخليج، ولكن كانت هناك سياسات أفضل مما جعل التأثير أقل. ومع ذلك، ومهما كانت الأسباب، فقد تكبّدت الولايات المتّحدة وبقية دول العالم ثمناً مرتفعاً بصورة غير عادية في السبعينات وأوائل الثمانينات نتيجة لاختلال إمدادات النفط من الشرق الأَوسط. وكان الكساد الذي ساد في تلك الفترة مرتبطاً مباشرة بالتكاليف العالية للطاقة. وفي حين استقرت أسعار النفط في أواخر التسعينات، فإنها عادت تضطرب ثانية عام 2000 لترتفع إلىٰ 30 دولاراً للبرميل لأول مرة منذ عدة سنوات.

وأخيراً وفيما يتعلَّق بالمصلحة الأَمريكيَّة الرئيسية الثالثة يمكن القول إن أمن إسرائيل قد ازداد منعة إلىٰ حد كبير في أعقاب عام 1967. وبحلول السنوات الأولى من التسعينات باتت إسرائيل أكثر أمناً من أي وقت مضى في تاريخها. فقد بات عدداً أكبر من العرب يتقبَّل فكرة وجود دولة يهودية في جزء من فلسطين التاريخية على الأقل. كما أصبحت دول عربية كثيرة تتخاطب مع إسرائيل لأول مرة. وأشاع تدفق المهاجرين الجدد من الاتّحاد السوفييتي السابق الأمل في تجدّد الحيوية الاجتماعية والاقتصادية داخلها في القرن الجديد. وكانت هناك مشاكل اقتصادية واجتماعية، إلاَّ أن بقاء الدولة بات مؤكداً بدرجة أكبر مما يتخيّل المرء قبل ذلك بثلاثين عاماً. ومع أن السَّلام مع الفلسطينيين والسوريين ما يزال معلقاً في الأفق، فإن محيطه العام بدا واضحاً تماماً بعد الجهود التي بذلها كلينتون خلال سنوات ولايته.

وعلى الرغم من هذه النظرة الإيجابية نسبياً إلىٰ ما آلت إليه المصالح الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط منذ عام 1967، ينبغي ألا يستنتج المرء أن كل

شيء على ما يرام. فالمنطقة ما تزال متقلبة، ومعظم أنظمة الحكم لا يحظى بتأييد جماهيري واسع، وحركات المعارضة التي ترفض النظام الراهن أصبحت واسعة الانتشار، ومعادية للأَمريكيين، في أغلب الأحيان، كما رأينا في الاحتجاجات الجماهيرية في كثير من أرجاء العالم العربي في أواخر 2000، أثناء «الانتفاضة الثانية». وكانت التنمية الاقتصادية مخيبة للآمال، باستثناء مشيخات النفط، ومصر مؤخراً. ويلقي النمو السكاني عبئاً، لا يمكن مواجهته تقريباً، على كاهل حكومات ضعيفة.

ولا يزال النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي يولّد انفعالات قوية، ويمكن لمنجزات الماضي أن تضيع، إذا ما تبدّل النظام في مصر فجأة، على سبيل المثال، أَو تعزز مركز الحركات الإِسلامية المتطرفة، أَو حاول المتطرّفون الإِسرائيليون تحقيق أهدافهم بالقوة. ولا تزال المنطقة مسلحة بصورة مفرطة، وتتوفّر أَسلحة الدمار الشامل، بالفعل، في ترسانات دول كثيرة فيها، بالإِضافة إِلىٰ صواريخ أرض ـ أرض. ومع أن خطر وقوع مجابهة بين الدول العظمى قد تلاشى الآن، فإن خطر الحرب ما زال قائماً، وفي حرب من هذا القبيل، قد تتعرّض المصالح الأَمريكيَّة للخطر. ومن أجل التوفيق ما بين التعهد الأَمريكي بضمان أمن إِسرائيل، والحاجة الطويلة إِلىٰ نفط الشرق الأَوسط، سوف تواصل الإِدارات القادمة، بلا ريب، اعتبار عملية السَّلام جزءاً مهماً من سياستها الإِقليمية الأوسع.

مقومات النجاح

من أجل معالجة هذه التحديات في الشرق الأَوسط بصورة فعّالة، في السنوات القادمة، تُحسن الإِدارات القادمة صنعاً، إِذا تعلمت من سجل النجاح والإِخفاق في الماضي. ولكي تثمر السياسات نتائج مرغوبة ـ مثل وضع مسودة قرار الأُمم المتَّحدة 242 لعام 1967، ومحادثات فض الاشتباك في عامي 1974 ـ 1975، ومفاوضات كامب ديڤيد ومعاهدة السَّلام عام 1978 ـ 1979،

والدبلوماسيَّة التي أفضت إلىٰ انعقاد مؤتمر مدريد في 1991، وبعض جوانب مفاوضات ما بعد أوسلو ـ لا بد من تحقيق بعض الشروط:

يجب أن يكون هناك تقويم واقعي للموقف الإقليمي. لا بد للسياسيين في واشنطن، من أجل التأثير على حكومات في الشرق الأَوسط، أن يعوا جيداً ما يجري هناك. ويعتبر الحوار المستمر مع أطراف النِّزاع، أفضل وسيلة لتنمية الإحساس اللازم بالقيود السياسية الحقيقية. فالتعامل مع أطراف الشرق الأَوسط عن طريق وسطاء لا يجدي. كما أن التفكير بالأماني، والتهويمات العقائدية، واللامبالاة، هي أعداء النجاح، عند محاولة تقدير أطراف النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وكما في الطب يعتبر التشخيص الصحيح مفتاح وصف الدواء، على الرؤساء ومستشاريهم أن يراجعوا من وقت إِلىٰ آخر، افتراضاتهم وتحليلاتهم. فمن السهل جداً أن يحجب المرء نفسه عن سماع آراء ناقدة، واصفاً إياها بأنَّها «غير مفيدة» أَو «تفتقر إِلىٰ المعلومات». فالناقدون هم، غالباً، على اطلاع على أجزاء من حقيقة كاملة، وينبغي عدم تجاهلهم ببساطة.

ينبغي أن يشارك الرئيس وكبار مساعديه وأن يعملوا معاً بانسجام. فما لم تقف هيبة البيت الأبيض وسلطته، بوضوح، وراء مبادرات السياسة الأَمريكيَّة، فإن زعماء الشرق الأَوسط، لن يأخذوا هذه المبادرات على محمل الجد. ولعل هذا هو أحد الأسباب الذي يجعل المبعوثين الخاصين، الذين توفدهم واشنطن، نادراً ما ينجحون. كذلك تعمل المنافسات البيروقراطية، وابتعاد الرئيس عن المشاركة، على إضعاف مصداقية أية سياسة أَمريكيَّة. فعندما نجحت السياسات، كنا نجد نيكسون وكيسينجر، كارتر وفانس، بوش وبيكر وهم يعملون معاً بصورة حميمة. وارتبط الإخفاق بتنافس كيسينجر وروجرز، وعدم اتفاق بريجينسكي وڤانس، بشأن إيران عام 1978، والمجادلات التي استمرت لفترة طويلة بين شولتز وواينبيرغر، بشأن السياسة تجاه لبنان وتوريد الأَسلحة إِلىٰ البلدان العربية. وفي هذه الحالات الأخيرة، سمح الرؤساء ذوو

الاتجاهات المتأرجحة أَو غير المهتمين، لهذه المشاجرات أن تعصف بسياساتهم. ولو أنهم اهتموا بدرجة كافية، لتوفرت لدى كل منهم، السلطة لإنهاء هذه الخلافات. إذ من بين السلطات المطلقة القليلة، التي يملكها الرئيس، هي طرد أي مستشار رفيع المستوى لا يتوافق مع معاييره. المنافسات البيروقراطية أمر شائع، ولكن ينبغي على الرؤساء ألا يغضوا النظر عنها إِلىٰ ما لا نهاية.

لا بد من تطوير الأساس الداخلي، لتأييد السياسة الأَمريكيَّة في المنطقة باستمرار. ينبغي على الرؤساء أن يعملوا مع الكونغرس، وأن يوضحوا أهدافهم للرأي العام الأَمريكي، ولا سيما في حال احتمال أن تكون تكاليف هذه السياسات جسيمة. والرؤساء غير المهرة، في إِدارة الآليات الداخلية الخاصة بالسياسة الخارجيَّة، يقوضون أهدافهم. إذ أن القدرة على حشد التأييد مرتبطة ارتباطاً قوياً، بالظروف المتغيرة: فقد كان ليندون جونسون يتمتع بتأييد قوي لسياسته في الشرق الأَوسط عام 1967، في حين كان يفتقر إِلىٰ التأييد بالنسبة إِلىٰ سياسته في فييتنام؛ وحظي ريتشارد نيكسون بالثناء على سياسته الخارجيَّة، ولكنه خسر قاعدته بسبب ووترغيت؛ ونجح جيمي كارتر في دبلوماسيته الخاصة بالشرق الأَوسط، إِلاَّ أنه خسر مصداقيته في الوقت نفسه، بسبب إيران وأَزمة الرهائن؛ وحظي رونالد ريغان بثناء عريض بسبب خطابه في الأول من أيلول/ سبتمبر 1982، بشأن الشرق الأَوسط، ولكنه تعرض للانتقاد بصورة عامة أيضاً، بسبب عملية إيران ـ كونترا الفاشلة؛ وفاز جورج بوش بأكاليل الغار في الداخل، بسبب الحرب ضد العراق، إِلاَّ أنه شهد مكانته تتراجع في استطلاعات الرأي، في غضون مدة لا تتجاوز شهوراً؛ وظل بيل كلينتون يتمتع بشعبية مشهورة خلال فترة ولايته، ولكنه انصرف عن دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط في عامي 1998 و1999، بسبب فضيحة داخلية وأَزمات دولية أخرى. ولا بد أن يكون الدرس المستفاد هو أن الاهتمام الكبير بالجبهة الداخلية هو الشغل

الشاغل. ولا يستطيع أي رئيس افتراض أن الكونغرس والرأي العام سوف يساندانه طوال الوقت. وفي الوقت نفسه، لا يمكن للسياسة المتبعة تجاه النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي، أن تعكس فقط الاتجاه الموالي لإسرائيل في السياسات الداخلية، دون أن تفقد مصداقيتها مع الأطراف العربية، في النِّزاع. وينبغي للرئيس أن يسعى إلىٰ سياسة متوازنة ونزيهة في الداخل، حتى ولو كانت محفوفة بالمخاطر، حتى تتقدم عملية السَّلام إلىٰ الأمام.

يتطلب النجاح في دور الوسيط، حساسية بالعمليَّة ـ أي تجاه إجراءات حمل الأطراف على التفاوض ـ والجوهر. إذ نادراً ما تنشأ قضايا تخلو من آثار تتعلّق بجوهر الموضوع. فمن المرجح أن تبعث المسائل المتعلّقة بمن سيجلس إلىٰ مائدة التفاوض، وهيكل جدول الأعمال، والرموز المرتبطة بعمليَّة السَّلام كلها، برسائل قوية إلىٰ الأطراف في الشرق الأَوسط، فيما يتعلق بجوهر الموضوع. ولا يسع الولايات المتّحدة أن تعمل على تحقيق تقدم من أجل السَّلام بين إسرائيل والعرب عن طريق قيامها بمجرد دور ساعي البريد؛ كما أنَّها لا تستطيع أن تضع مخططاً وتفرضه على أطراف غير راغبة فيه. وبين هذين الحدين، يكمن الدور الصحيح للولايات المتّحدة ـ دور العامل المحفّز، والمنشّط، والصديق، ودور الفني والمخطط المعماري. وكان بعض هذه الأدوار لازماً في كل حالة نجحت فيها الولايات المتّحدة في سد الثغرات بين العرب والإسرائيليين. ولا بد من استعمال الجزرة والعصا على حد سواء، وفي بعض الأحيان، استخدام كليهما، وذلك للتأثير على الأطراف المتشبثة. والإفضاء ببيانات علنية حادة، يحقق نتائج عكسية، عادة، رغم أن إظهار الحدة والانفعال من جانب الرئاسة قد يكون في بعض الأحيان، مفيداً في تسجيل النوايا الجادة. ولا تكون التهديدات بالتخلي عن عمليَّة السَّلام فعَّالة، إلاَّ مع الأطراف الضعيفة، وهي تفتقر عادة إلىٰ المصداقية.

لا بد من استثمار كبير في الدبلوماسيَّة الهادئة، وفي استكشاف أرضية «ما

قبل المفاوضات»، وقبل اتمام الصفقات. وتعتبر الأُطر الرسمية، والمؤتمرات، والمفاوضات المباشرة، مهمة بالنسبة للأهداف الرمزية، إلاَّ أن معظم التقدم يتحقَّق في المحادثات السرية التي تجري مع القيادات العليا في المنطقة، وتشكل الرسائل الرئاسية، ومذكرات التفاهم، والتعهدات الخاصة، جانباً من عملية استمالة الأطراف إلىٰ الاتِّفاق. ويمكن أن يؤدي تسرّب المعلومات الحسَّاسة والملاحظات المرتجلة، إلىٰ تعقيد المفاوضات الدقيقة. والانضباط الصارم أمر مطلوب، إذ أن للكلمات عواقبها. ولا يمكن مناقشة كل شيء علانية، كما أن السرِّيَّة المفرطة قد يكون لها نتائج عكسية. ولا حاجة إلىٰ إعلام كل طرف مشترك بالمفاوضات، بالكلام نفسه، إلاَّ أن أي خداع متعمد، ستكون له عواقبه السلبية. ولا بد للمرء أن يفترض أن كثيراً مما يقوله، قد يتسرَّب في نهاية الأمر، من قبل أحدهم. وجميع الأسباب تدعو إلىٰ تجنّب الازدواجية.

وقد ينجح الضغط في بعض الأحيان، ولكن تجب ممارسته بمهارة. ويتمثَّل جانب من الحكمة التقليدية، المتعلقة بالعلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية، بأن ممارسة الضغط على الحكومات الإسرائيلية، كفيل بأن يفضي إلىٰ نتائج عكسية. ولكن السجل يوحي بواقع أكثر تعقيداً. صحيح، أن الضغوط لا تسفر دوماً عن النتائج المرجوة، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلىٰ احتدام المقاومة. كما أن الضغط على إسرائيل، يمكن أن يؤدي أيضاً، إلىٰ خلاف داخلي، وإلىٰ ردود أفعال معاكسة من جانب الكونغرس. ولكن من وقت إلىٰ آخر، كان كل رئيس يحاول إقناع إسرائيل باتخاذ إجراء ما، مع التلميح بأن الرفض سيكون مُكلفاً. وفي عدد مدهش من الحالات، نجحت جهود ممارسة النفوذ من هذا النوع، بإضافة عنصر تحلية في أغلب الأحيان، يتمثَّل في تقديم مكافأة للاستجابة. والأمر نفسه، كان ينطبق على التعامل مع الأطراف العربية، فمع اللي الزائد للذراع قد يكون من الصعب، غالباً، ليَّ ذراع طرف واضح الضعف، كالفلسطينيين. وعندما قال زعيم م. ت. ف «لا» لبيل كلينتون في

أواخر عام 2000، بدا الدعم الداخلي لعرفات في صعود. ومن أجل أن تنجح الولايات المتّحدة في التأثير على طرفي النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي عليها أن تطلب تنازلات ممكنة، مع التلويح بالعصا والجزرة كحافزين.

الوقت عنصر حاسم من أجل مفاوضات ناجحة. لا تسمح المفكرة السياسية الأَمريكيَّة بالكثير من الوقت لإطلاق مبادرات ومتابعة إنجازها. فقد لا يرغب الفرقاء في المنطقة بالتحرّك عندما يرغب السياسيون في واشنطن بذلك. ومن الأسباب التي تجعل المبادرات تأتي في أعقاب الأزمات غالباً أن الأخيرة تعمل على إقناع جميع الأطراف بالموافقة على ضرورة تجربة شيء جديد. ويقع على عاتق من يتخذون موقفاً سلبياً، اعتقاداً منهم بأن الوقت سيعمل في صالح التوافق بين الأطراف، عبء مواجهة الأدلة التي تثبت عكس ذلك. فالسياسة المتعمدة التي كانت تقضي بعدم الاتيان بأي تحرك في الفترة 1970 ـ 1973 قد أدَّت إِلىٰ نشوب حرب كبيرة، كما أدَّت حالة الجمود في الثمانينات إِلىٰ الانتفاضة، وربما ساعدت على خلق جو في العالم العربي دفع بصدَّام حسين إِلىٰ الاعتقاد أنه يستطيع أن يفلت بغزوه الكويت. والقول إن كل أَزمة من هذه الأَزمات قد أتبعها مبادرات سلمية لا يمكن أن يوحي بأَزمات استفزازية متعمدة؛ فالسياسات التي تأتي كردّ فعل على أَزمات بالغة الخطورة. فقد أثبت كارتر عام 1977 أنه ليس من الضروري الانتظار حتى يقع انفجار قبل القيام بمبادرة. ولكن في أحيان كثيرة لم تأت المبادرات إِلاَّ في أعقاب الحروب أَو أعمال العنف. وكلينتون الذي بدا راغباً في السير قدماً بالسَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، حتى بدون حافز أَزمة وشيلكة، قد أعطى الكثير من الاهتمام الكامل في وقت متأخر من ولايته الثانية، وتوجه أخيراً نحو كامب ديڤيد الخاصة به بدون توافق كاف على القضايا الكبيرة.

تغيير الحرس

قد تبدو هذه الإِرشادات العامة لا خلاف عليها، أَو حتى عادية، ولكن

ترجمتها إلىٰ الواقع العملي يؤكد مدى صعوبتها البالغة. ويعود أحد الأسباب إلىٰ معدل التغيير السريع في المناصب العليا في الحكومة الأَمريكيَّة؛ وبالتالي، لا يتراكم إلاَّ القليل من الخبرات، ويصبح استمرار المواكبة نادراً. كما يصبح من الصعب في أغلب الأحيان، اكتشاف سجل الالتزامات السابقة ، بعد أن تتسلم إدارة جديدة زمام السلطة.

ففي الفترة ما بين 1967 و2000 ، شغل سبعة رؤساء، المكتب البيضاوي. ومن بينهم كان، ريغان وكلينتون فقط، هما من أكملا ولايتين كاملتين. وقد عين هؤلاء الرؤساء سبعة وزراء للخارجيَّة، ورقماً مشابهاً من مديري المخابرات المركزية، ووزراء الدفاع ومستشاري الأَمن القومي، ومساعدي الوزراء لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أفريقيا، ومدراء مكتب الشرق الأَوسط في مجلس الأَمن القومي. وهذا يعني أن كبار المسؤولين عن شؤون الشرق الأَوسط، يتغيّرون بمعدل كل 3 أَو 4 سنوات. كما يتداول السفراء في بلدان الشرق الأَوسط الرئيسية مناصبهم، بالمعدل نفسه.

ومنذ عام 1989، لم يشهد الاستمرارية سوى منصب واحد ذي صلة مركزية بعملية السَّلام في الشرق الأَوسط. إنه مستشار شؤون الشرق الأَوسط في وزارة الخارجيَّة: دينيس روس، الذي شغل المنصب على مدى ثلاث فترات رئاسية، مع استمرارية مشابهة لموظفيه. وكان روس من أكثر أعضاء الفريق خبرة، كما كان لآرائه، وخاصة فيما يتعلَّق بمسيرة السَّلام، أهمية كبيرة.

ويتناقض التبدل في المراكز العليا في واشنطن، تناقضاً صارخاً مع الاستمرارية المدهشة التي نجدها في الشرق الأَوسط، في بعض الأحيان. فإسحاق رابين كان رئيساً للأركان في إسرائيل أثناء حرب 1967، وسفيراً لدى واشنطن أثناء أَزمة الأردن، ورئيساً للوزراء أثناء مفاوضات فض الاشتباك الثانية، ووزيراً للدفاع أثناء الانتفاضة، ثم، رئيساً للوزراء مرة أخرى منذ عام 1992 وحتى 1995. ونتيجة لذلك، فإنه من المرجح أن يعرف رابين عن تاريخ

الانخراط الأَمريكي في الدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية، أكثر من معظم الدبلوماسيين الأَمريكيين. وبالمثل، ظل الرئيس حافظ الأسد يحكم بلاده دون انقطاع، رئيساً للبلاد منذ عام 1970، وحتى مماته عام 2000. وهو يعرف بصورة وثيقة، ملف دبلوماسيَّة السَّلام الحديث، تلك الدبلوماسيَّة التي عارض معظمها، وساعد في أكثر الأحيان على تقويضها. أما الملك حسين، فقد عرف كل رئيس أَمريكي، منذ أيزنهاور وحتى كلينتون، وبدا عليه اليأس في أغلب الأحيان، لأنه كان يتعين عليه، كل بضع سنوات، أن يبذل جهوده لاكتساب ثقة فريق جديد في واشنطن. وحتى الصامد ياسر عرفات ،استطاع أن يبقى على رأس منظّمة التّحرير الفلسطينية منذ عام 1969. وشهد معظم مبادرات السَّلام المركزية.

الاستعدادات الأولية

إذا كان الأَمريكيون لا يستطيعون منافسة زعماء الشرق الأَوسط في طول فترة توليهم للحكم، وفي عمق معرفتهم المباشرة للقضايا، ودراستهم للتاريخ، فما الذي يؤثر في تحديد مواقفهم؟ يركز هذا الكتاب على مصدرين رئيسين: الاستعدادات التي يأتي بها صنّاع السياسة إِلىٰ مناصبهم، والآراء التي يكتسبونها أثناء تأدية أعمالهم. ونظراً لقصر فترة توليهم لمناصبهم، فإن صناعة السياسة الأَمريكيَّة تعكس عملية متواصلة تقريباً من جلب أشخاص جدد وتعليمهم حقائق الشرق الأَوسط (والطرق التي تتبعها واشنطن فيما يتعلق بالشرق الأَوسط). والمواقف الرسمية بشأن القضايا الجوهرية تتغير بدرجة قليلة نسبياً، في حين تتغيّر السياسات التي تمثِّل تقديرات تاكتيكية، إِلىٰ حدّ كبير.

تأتي الاستعدادات المسبقة، المتعلقة بالدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية في صيغ عديدة، ولكن يمكن تصنيفها لأغراض تحليلية ضمن ثلاث مجموعات: هل يميل الرئيس وفريقه إِلىٰ النظر في القضايا العربية الإِسرائيلية في سياقها الإقليمي، أم في سياق عالمي أوسع؟ وهل يميلون إِلىٰ إعطاء تلك القضايا

أهمية كبيرة، أم يفضلون تركها في الصفوف الخلفية؟ وهل تتجه عواطفهم نحو إسرائيل في المقام الأول، أم أنَّهم منصفون نسبياً في آرائهم؟ وقد ترتبط هذه الاستعدادات المسبقة بآراء أخرى، لها صلة بوضع العلاقات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية (بالنسبة للرؤساء الأوائل)، وبإمكان التوصل إلىٰ حل للنزاعات الطويلة الأمد، وبالمكان الذي تشغله شؤون السياسات الداخلية في إدارة الدبلوماسيَّة العربية ـ الإسرائيلية. ولكن السياق، وتصدّر القضايا، والتعاطف، تكون نقطة بداية مناسبة، لتحديد آراء الفريق الرئاسي، الذي يتعامل مع القضايا العربية الإسرائيلية.

كان نيكسون وريغان من ذوي النزعة العالمية في نهجهما تجاه الشرق الأوسط، وذلك أن التنافس مع موسكو لم يَبعدْ مطلقاً عن أفكارهما. أما كارتر، فهو أكثر ميلاً إلىٰ النزعة الإقليمية. وكان بوش وجونسون وفورد في منزلة وسط. ونظر كلينتون إلىٰ الأمور من وجهة نظر إقليميَّة، ولكن عينه كانت، دوماً، على الأوضاع الداخلية.

نادراً ما حظيت قضية الشرق الأَوسط بأولوية عليا لدى جونسون وريغان، خلا وقت الأَزمات. وكان نيكسون يميل إلىٰ اعتبار الشرق الأَوسط منطقة متفجّرة، ولكن كيسنجر أقنعه بألا يتلهف كثيراً على الضغط من أجل إيجاد تسوية. وبعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973، كان نيكسون وفورد وكارتر، جميعاً مستعدين للتعامل مع القضيَّة العربية ـ الإسرائيلية، كمسألة ذات أولوية عليا، كما كان حال بوش، بعد الحرب على العراق. وكان كلينتون بطيئاً في إقحام نفسه في دوامة الدبلوماسيَّة العربية ـ الإسرائيلية، ولكن خلال السنة الأخيرة، تغيّر كل شيء، فقد أمضى وقتاً أطول، مع باراك وعرفات، مما أمضى مع أي زعماء أجانب آخرين.

لا شك أن جونسون وريغان كانا من أكثر الرؤساء الأَمريكيين موالاة لإسرائيل. أما نيكسون وألكسندر هيغ وجورج شولتز، من المؤيدين الأقوياء

لإسرائيل، باعتبارها حليفاً مهماً؛ في حين اتخذ دين راسك ووليام روجرز وسيروس فانس وجيمس بيكر ومادلين أولبرايت، مواقف أكثر نزاهة. فقد تعامل بيكر وأولبرايت مع رؤساء وزارة ليكوديين، غالباً ما اصطدموا معهم حول المستوطنات وأمور أخرى، مما أعطاهما لدى بعض الدوائر، صبغة المنتقدين لسياسات إسرائيل. ولكن، ليس من العدل أن نصف أياً منهما بأنَّه كان معادياً لإسرائيل، فقد كانت أولبرايت شديدة المساندة للمواقف الإسرائيلية، عندما أصبح باراك رئيساً للوزراء.

إذا كانت هذه التشخيصات للاستعدادات الأولية دقيقة، فإنَّها لا يمكن، مع هذا، أن تعكس إحساساً كاملاً بآراء هذه المجموعة الرئيسية من صنّاع القرار. فمع مرور الوقت، تُضاف فروق دقيقة، ويتم استيعاب معلومات أكثر، وتتطور العلاقات الشخصية، وتُقدم تعهدات، وتُستخلص الدروس التي تُعدل هذه الآراء المبدئية. فقد بدأ شولتز، على سبيل المثال، فترة توليه منصب وزير الخارجيَّة، بشهرة عريضة على أنه نزيه، إلاَّ أنه في وقت لاحق، بات يعتبره الإسرائيليون من أقرب أصدقائهم. ومع ذلك، فإن شولتز نفسه، هو الذي لجأ في الأسابيع الأخيرة من توليه منصبه، إلىٰ بدء الحوار مع م. ت. ف.

لعل أسهل هذه الاستعدادات في تغيُّرِها، الإحساس بالأولوية، الذي يضفيه المرء على تحليل الحالة العربية الإسرائيلية. فعندما تتصاعد التوترات أو ينفجر العنف، يكون من السهل على الرؤساء ووزراء خارجيتهم، توجيه انتباههم إلىٰ النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. فقد غيّر نيكسون وكيسينجر، فوراً، تقديراتهما للأولوية المناسبة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، عندما نشبت الحرب في 6 تشرين/ أكتوبر 1973. وعلى النقيض من ذلك. إذ بدت تكاليف اتخاذ موقف فعَّال، باهظة جداً، فإن الرئيس قد يحاول التنصل من الدبلوماسيَّة العربية ـ الإسرائيلية، كما فعل كارتر في منتصف عام 1979.

قد يبدو من الأصعب إلىٰ حد ما، أن يتحول الزعماء من المنظور

العالمي، إلىٰ المنظور الإقليمي، أو العكس. فمثل هذه الآراء تميل، إلىٰ أن تكون راسخة جيداً، بوصفها جزءاً من مقاربة شاملة في السياسة الخارجيَّة. ومع ذلك، فإن كيسينجر، الذي يعتبر نموذجاً لصاحب النزعة العالمية، وجد نفسه يستوعب، بنهم، المعلومات الخاصة بسياسات الشرق الأوسط، عندما قرّر الانهماك في مفاوضات مطولة مع أطراف النِّزاع. وبالمثل، كان بوش، في البدء، متشدداً في تعامله مع الاتّحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، ولكن الأخير، انهار فجأة، ووجد بوش وبيكر أن التوصل إلىٰ منظور إقليمي أمر مناسب تماماً. أما كارتر، فكان الوحيد الذي تحرك في الاتجاه المعاكس إلىٰ حدّ ما. إذ تبنّى بعد قيام الثورة الإيرانية، والغزو السوفييتي لأفغانستان في عام 1979، ووسط حملة لإعادة انتخابه، خطاً معادياً للسوفييت بصورة متشدِّدة. ووصف إسرائيل بأنها رصيد استراتيجي في النضال من أجل احتواء الاتّحاد السوفييتي. وقال إنه يعارض قيام دولة فلسطينية، لأنها ستكون بمثابة مخفر أمامي للنفوذ السوفييتي. واتخذ، بصورة عامة، موقفاً أقرب إلىٰ موقف رونالد ريغان، من موقفه هو في الماضي. ومع نهاية الحرب الباردة، لم يعد هذا البُعد من أبعاد التحليل السياسي، ذا شأن يُذكر.

ويبدو أن العواطف تتغيّر بدرجة أقل من جميع الأشياء الأخرى. ذلك أن المسؤولين الموالين لإسرائيل، لا يتوقفون مطلقاً عن التعاطف معها، ولكنَّهم قد يقدرون الحاجة إلىٰ تنمية علاقاتهم مع الزعماء العرب أيضاً. ويبدو أن هذا، كان صحيحاً، بالنسبة لموقف ريغان، الذي لم يتحول مطلقاً عن تأييده لإسرائيل، ولكنَّه باع طائرات الأواكس (AWACS) للعربيَّة السعودية، ومال ناحية العراق، وأذن بفتح حوار مع م. ت. ف. أما نيكسون، الذي لم يكن منجذباً كثيراً إلىٰ الدولة اليهودية، فقد انتهج مع ذلك، سياسات ممالئة كثيراً لإسرائيل، وهو ما يرجع إلىٰ حد كبير إلىٰ رؤيته العالمية. وأيد بوش، الذي عرف عنه عدم موالاته لإسرائيل، اقتراحاً إسرائيلياً حول إجراء انتخابات فلسطينية، وسحق

العراق، وهو العدو العربي الرئيسي لإسرائيل، وأبعد م. ت. ف عن المفاوضات الرسمية، وواصل دعمه الاقتصادي والعسكري لإسرائيل في جميع الأوقات، رغم انتهاء الحرب الباردة، ولم يجد صعوبة في تسوية الخلافات مع إسرائيل، عندما حل رابين محل شامير كرئيس للوزراء. وأخيراً، فإن كلينتون، أكثر الرؤساء موالاة لإسرائيل، كان أول رئيس يقيم علاقات صداقة مع ياسر عرفات، ويزور غزّة، ويتحدَّث، بأسلوب متعاطف، عن مطامح الفلسطينيين في حكم أنفسهم على أرضهم. كما أنَّه وافق على فكرة دولة فلسطينية.

وقصارى القول، إنَّه لم يبق أي رئيس أَو وزير خارجيَّة ملتزماً تماماً بعواطفه الأولية. فقد أدركوا جميعاً أن الوساط الفعَّالة تتطلَّب قدرة على التعامل مع زعماء طرفي النِّزاع، مهما كانت عواطف المرء الشخصية. ومع أن مثل هذه العواطف المنحازة قد تقاوم نوع التغيير الذي يطرأ على الآراء الأخرى، فإنَّها تبدو أقل أهمية عند وضع السياسات. ولسوف يظل الإسرائيليون الجادون، يتجادلون طويلاً، حول ما إذا كان كيسينجر وريغان المواليان لإسرائيل بشكل ظاهر، قد عملا من أجل توفير الأمن الإسرائيلي الطويل الأجل، على نحو أكبر مما فعل كارتر وبوش.

التدريب أثناء العمل

لدى تعلم كيفية التعامل مع الشرق الأَوسط، لا بد للمسؤولين الأَمريكيين أن يُقَوِّموا الأداء السَّابق، وأن يستخلصوا الدروس مما نجح أَو فشل. ويتفق الأَمريكيون بصورة عامة، على الحالات الناجحة وهي: اعتماد قرار الأُمم المتَّحدة 242، واتِّفاقيات فكّ الاشتباك المصرية والسورية، واتِّفاقات كامب ديفيد، ومعاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيليَّة، ومؤتمر مدريد، واتِّفاق أوسلو ونتائجه. والمشكلة في هذه النجاحات، أنها لا يمكن أن تتكرّر بسهولة. ويغلب على الدروس المستفادة، أنها دروس عامة لا تتصل بشكل خاص بسياق

المشكلات القائمة. وتعمل هذه النجاحات، بطبيعتها، على تغيير البيئة، مُخلِّفة مشكلات جديدة وراءها.

أما حالات الإخفاق، فتلك مسألة أخرى. إذ أنها تترك انطباعات قوية حول ما لا ينبغي عمله. فإذا ما حكم على تاكتيك ما، بالإخفاق، في سياق ما، يكون من الصعب الجدال بأنَّه ينبغي محاولة تطبيقه مرة ثانية، في سياق آخر. وفي سجلات تاريخ الدبلوماسيَّة العربيَّة ـ الإسرائيليَّة، يسود الاعتقاد بأن خطة روجرز لعام 1969، كانت غلطة، وأن البيان الأَمريكي ـ السوفييتي المشترك، الصادر في أول تشرين الأول/ أكتوبر 1977، والذي دعا إلىٰ استئناف مؤتمر جنيف، كان بدوره غلطة، وأن اتِّفاق 17 أيار/ مايو 1983 بين لبنان وإسرائيل، كان خطأً قاتلاً، وأن نشر القوات الأَمريكيَّة في لبنان عام 1982، ينبغي ألا يتكرّر أبداً. ولم يحاول أحد في واشنطن، من خلال عمله، في السنوات الأخيرة، أن يجادل بأن خطة روجرز كانت تضم بعض العناصر الإيجابية التي أدّت في نهاية المطاف، إلىٰ إبرام معاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيليَّة، أو أنها أخفقت، لأنها أُسقطت من داخل إدارة نيكسون، فضلاً عن أي سبب آخر. ورأت قلة، أن البيان الصادر في أول تشرين أول/ أكتوبر 1977، كان مضللاً، وأنَّ الزجر النمطي لكل من يقترح إشراك الاتّحاد السوفييتي في دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط، كان مثالاً لمصير تلك المحاولة. ومحادثات كامب ديڤيد الناجحة عام 1978، كانت نموذجاً لكامب ديڤيد ـ 2 الذي دعا إليه كلينتون، ولكن عندما أخفق، لم يكن ثمة اندفاع نحو كامب ديڤيد ـ 3. وكانت كلمة السر الجديدة، أن الاستعدادات المتأنية، ينبغي أن تسبق انعقاد أية قمة من أجل ضمان نجاحها. ويماثل ذلك في الأهمية، وجود استراتيجية قوية تأخذ في الحسبان المصالح البالغة الأهمية، لكلا الطرفين.

وإصدار الحكم عن حالات أخرى تتعلَّق بالشرق الأَوسط هو أشد صعوبة. فهل كانت أَزمة الأردن نجاحاً أم إخفاقاً؟ يستطيع المرء أن يزعم أنَّها

جمعت بين هذا وذاك. فقد تم تعزيز موقف الملك حسين، وكبح جماح حلفاء الاتّحاد السوفييتي، واحتواء الأزمة. إلاَّ أن الدروس المستخلصة كانت مصدراً لمشكلات لاحقة. فقد ظهر شعور بالرضا عن النفس، وثقة بالقوة العسكرية الإسرائيليَّة باعتبارها مفتاح الاستقرار الأساسي. وجرى تجاهل مشاعر الإحباط العربيَّة. وأدّى «النجاح» في معالجة أَزمة الأردن، جزئياً، إلىٰ «الإخفاق» في توقع حرب تشرين 1973. إلاَّ أن هذا «الإخفاق» مهّد، بدوره، الطريق لتحقيق النجاح في محادثات فك الاشتباك. وخلاصة القول، إن دروس التاريخ يتم استخلاصها على نحو ثابت، ولكنها تتضمّن أحكاماً ذاتية بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإنَّها تصلح كمبادىء توجيهية قوية في المناقشات بين الأجهزة البيروقراطية.

لا تُظهر الخبرات المتراكمة لدبلوماسيَّة الشرق الأَوسط، أن هناك أسلوباً صحيحاً وحيداً لمتابعة عمليَّة السَّلام؛ إذ كان لكل رئيس أسلوبه المتميز. فقد قَصر جونسون جهوده على تحديد المبادىء العامة للتسوية السلمية، مع الإصرار على السماح لإسرائيل بأن تحتفظ بالأَراضي العربيَّة التي استولت عليها، كأداة مؤثرة للمساومة من أجل تحقيق السَّلام. ولم يكن منطق هذه المقاربة موضع تساؤل، إلاَّ نادراً، من قِبل من خلفوه. واختار نيكسون، بتأثير من كيسينجر، في البداية، مواجهة السوفييت في المنطقة، قبل معالجته النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. ثم لجأ مع كيسينجر بعد حرب 1973، إلىٰ استحداث أسلوب الخطوة ـ خطوة في إطار من الدبلوماسيَّة المكوكية. وبدأ كارتر بمخطط شامل، ولكنَّه اضطر إلىٰ تقليصه إلىٰ مخطط أكثر تواضعاً، وإن ظل مثيراً للإعجاب، وهو تحقيق السلام على جبهة واحدة. وبشّر ريغان وهيغ بمبدأ التوافق الاستراتيجي، والذي لم يلق إلاَّ القليل من التأييد على الصعيد الإقليمي، ثم ألقى ريغان خطاباً عام 1982، حدَّد فيه بشكل جلي لا مثيل له من قبل، ما تؤيده الولايات المتّحدة في حالة تسوية عربيَّة ـ إسرائيليَّة. ولم يكن

هذا الخطاب وليد استراتيجية، ولم تشهد السنوات التي أمضاها ريغان في الحكم، إلاَّ القليل من التقدم الحقيقي في صنع السَّلام، إلاَّ أن الرؤية التي أفصح عنها ذلك الخطاب، كانت منارة، اهتدت بها عمليَّة صنع السَّلام منذ ذلك الحين. واستطاع بوش وبيكر، بعد بداية خاطئة، أن يطوّرا فنّ عقد الصفقات، وأن يحملا الفرقاء على القبول بتصميم عمليَّة التفاوض كما رسماها. وأخيراً، كانت مساهمة كلينتون الأولية في صنع السلام العربي ـ الإسرائيلي، متواضعة، ولكن، مع مضي الوقت، استطاع أن يساعد جميع الأطراف على اعتياد فكرة التعامل مع الفلسطينيين، كفريق كامل في عمليَّة السَّلام. كما استطاع أن يجعل السَّلام العربي ـ الإسرائيلي أقرب من ذي قبل، ولكن ارتباكه وتردده، قد أبعداه، جزئياً على الأقل، عن سدّ الثغرات الأخيرة.

أحجار البناء الأساسية

مع مضي الوقت، بات الرؤساء ومستشاروهم يتكلمون بدرجة أقل، عن جوهر اتِّفاق عربي ـ إسرائيلي، وبدرجة أكبر، عن عمليَّة صنع الاتِّفاق. ويأتي هذا «الانحراف الإجرائي» من الإقتناع بأن الخطط الكبيرة لا تنجح، وهي شديدة الإثارة للجدل، بحيث تصبح أهدافاً للاعتراض، بدلاً من أن تكون إطاراً للاتِّفاق، ومع ذلك، فإن كثيراً من المعالم المثيرة للإعجاب، في عمليَّة صنع السَّلام الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، هي على وجه الدقة، مخططات تجمع ما بين جوهر السَّلام وعمليَّة تحقيقه. فقرار الأُمم المتَّحدة رقم 242، والذي لا يزال يُعتبر أساساً لأي سلام عربي ـ إسرائيلي، هو في جوهره بيان لعمليَّة المبادلة الموضوعية التي يتعيّن التفاوض بشأنها: انسحاب القوات الإسرائيليَّة من الأَراضي التي احتلتها عام 1967، مقابل الاعتراف، والسلام، والترتيبات الأمنية لإسرائيل. وإذا كانت هناك عيوب في القرار 242، فهي في المقام الأول، في تجاهله الكامل للفلسطينيين (وهي قضيَّة جوهرية جرت معالجتها من خلال ترتيبات إجرائية في السنوات اللاحقة) والآلية الضعيفة التي كُلِّفت بتحقيق

السلام (مبعوث معين من الأُمم المتَّحدة لا يملك أية صلاحيات). والقرار 242، بما يتضمن من مقايضة «الأرض مقابل السَّلام»، والذي وفّر الأساس للسلام المصري ـ الإِسرائيلي، سوف يكون، بالتأكيد، جوهر أي اتِّفاق سوري ـ إِسرائيلي.

لقد تجاوزت اتِّفاقيات كامب ديڤيد القرار 242، في تناولها للقضيَّة الفلسطينية. وكانت الفكرة الجديدة التي أتت بها، هي فكرة الدعوة إِلىٰ اتِّفاق مرحلي بين إِسرائيل والفلسطينيين، وفقاً لمفهوم الحكم الذَّاتي. ويعود سبب هذه المقاربة، إِلىٰ أن الإِسرائيليين والفلسطينيين كانوا غير قادرين على القبول بأكثر من مثل هذه الخطوة المرحلية. وكان مهندسو اتِّفاقات كامب ديڤيد يأملون، أيضاً، أن تجعل تجربة المرحلة «الانتقالية» المسائل المتعلقة بالتسوية النهائية، أكثر قابلية للمعالجة. ومع أن كامب ديڤيد لم تكن، على نحو واضح، الأساس المتفق عليه للتفاوض بين الإِسرائيليين والفلسطينيين، فإِن الفكرة الأساس للتفاوض على مرحلتين، والتي تبدأ بحكم ذاتي مرحلي للفلسطينيين، قد تضمنها اتِّفاق أوسلو.

كان الإِرث الجوهري عند ريغان، هو استيفاؤه للجزء المفقود في كامب ديڤيد، وهو تحديداً؛ ماذا بعد المرحلة الانتقالية. وقال ريغان، بدون الغوص في التفاصيل، إِن الولايات المتّحدة لا تؤيد ضم إِسرائيل للضفة الغربية وغزّة، أَو دولة فلسطينية ناجزة الاستقلال. وهي تحبذ، بدلاً من ذلك، شكلاً من أشكال الارتباط بين الأَراضي المحتلَّة والأردن. بيد أن «الانتفاضة» قد محت الكثير من التأييد للأردن في الضفَّة الغربيَّة، وبدا واضحاً منذ عام 1988، على نحو متزايد، أن الفلسطينيين سيكون لديهم شكل من أشكال الدولة، خاص بهم، وإِن كان سيرتبط، حتماً، ارتباطاً وثيقاً مع الأردن.

لم يأت الإِسهام الأساسي لإِدارة بوش في صورة خطط وخطب. ففي أثناء تنظيم مؤتمر مدريد، بدأ بوش وبيكر يتعاملان مع الفلسطينيين كشركاء

كاملين في المفاوضات. وكان لهذه الخطوة الإجرائية الواضحة، مضامين جوهرية، وإن كانت تفاصيلها ستطرح أثناء المفاوضات. وعاد بوش، أيضاً، إلى التأكيد على تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، خلال عملية التفاوض. وكان كارتر قد حاول ذلك من قبل، وأخفق في تحقيق هذا المطلب. أما بوش، الذي استخدم العصا الغليظة المتمثلة في ضمانات القرض الذي يبلغ 10 مليارات دولار، فقد كان تحذيره موضع جدية أكبر. والحقيقة، أن أحد إسهامات بوش الكبرى في عمليَّة السَّلام، قد تجسدت في ما قام به من جهد لإزاحة إسحاق شامير، ذي الأيديولوجية المتشددة، واستبداله بإسحاق رابين، الأكثر براغماتية، ليحل محله. ولأول مرة منذ 1977، بات يحكم إسرائيل حكومة ملتزمة بقرار الأُمم المتَّحدة 242، بمعناه الأصلي ـ مبادلة الأرض بالسلام، في ظروف من الأمن والاعتراف المتبادل على جميع جبهات النِّزاع. وحتى بيل كلينتون، قد لاحظ أن انتخاب رابين هو أهم إسهام في عملية السَّلام في السنة التي تلت مؤتمر مدريد، وإن لم يمنح جورج بوش أي فضل في إبعاد شامير إلى صفوف المتفرجين[1].

أما مساهمة كلينتون نفسه، فمن الصعب تقديرها. فثمة اتِّفاقيات كثيرة قد جرى التوقيع عليها في غضون ولايتيه ـ أوسلو ـ 1 وأوسلو ـ 2، ومعاهدة السَّلام الإسرائيليَّة ـ الأردنية، واتفاق الخليل، واتِّفاق واي ـ وفي كل حالة من هذه الحالات، كان يضطلع بدور ما، ويشجع الطرفين على الوصول إلى اتِّفاق، ويساعد على تمهيد الطريق. ولعله قد يُذكر كمسهل ممتاز للأمور، ولكنَّه ظل رافضاً حتى آخر شهر من ولايته، الإفصاح عن تفاصيل رؤيته للسلام العربي ـ الإسرائيلي. أما على صعيد المسار السوري ـ الإسرائيلي، حيث

(1) ترود فيلدمان «في الذكرى الأولى لمحادثات السَّلام في مدريد بيل كلينتون يتعهد بالمحافظة على الزخم «ميدل إست انسايت»، مجلد 9/ تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1992) ص 10 ـ 15.

شهدنا إخفاقاً ذريعاً في التوصّل إلىٰ اتّفاق، يمكن للمرء أن يتحرى جهداً أمريكياً ثابتاً في الضغط على الفريقين، للوصول إلىٰ صفقة متكاملة، تقوم على أساس عودة الجولان إلىٰ سورية، ووجود أَمريكي عسكري، وتطبيع كامل للعلاقات على مدى سنوات. وعلى الجبهة الفلسطينية، اقترح كلينتون، في النهاية، دولة فلسطينية منزوعة السِّلاح تقام في معظم أَراضي الضفَّة الغربيَّة وغزّة، مع إشراف جزئي للفلسطينيين على القدس الشرقية، ووضع قيود على «حق العودة» للفلسطينيين. وبدا بزوغ نوع من الإجماع، على أن الدولة الفلسطينية ستكون جزءاً من التصميم المستقبلي للشرق الأَوسط. ولكن الأجزاء الأخيرة من هذا التصميم، لم تتم في عهده. فأقل ما يقال: إن الشيطان يكمن في التفاصيل.

آفاق المستقبل

نجحت الولايات المتّحدة، مع بداية الألفية الجديدة، في ترسيخ عمليَّة مفاوضات عربيَّة ـ إسرائيليَّة، ولكن السَّلام الكامل ظل سراباً. إذ من الممكن أن نتحرّى التصميم في سلسلة الاتّفاقيات السابقة، ولكن لا شيء يخبرنا، حقاً، كيف ومتى، ستجد المسائل المعقدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والإسرائيليين والسوريين، طريقها إلىٰ الحل. ويكاد يكون من المؤكد، أنَّه سيُطلب من الولايات المتّحدة، المساعدة في تحديد محتويات اتّفاقيات مقبلة للسلام، إذا ما نجحت المفاوضات. إذ لا يوجد في السجلات التاريخية، ما يوحي بأن الفرقاء سيتوصلون إلىٰ اتّفاق حول قضايا الوضع النهائي إذا ما تُركوا، بمفردهم، يتفاوضون مباشرة.

وسيكون الدور الأَمريكي مستقبلاً أسهل، من نواح كثيرة، مما كان عليه في الماضي، فالاتّحاد السوفييتي، كعامل منافسة، أَو إفساد محتمل، لم يعد موجوداً. والانحياز العالمي، الذي كثيراً ما كان يؤثر تأثيراً معاكساً على السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، قد فقد الآن أساسه المنطقي. وبزواله، اختفت

الفكرة التي تقول إن إسرائيل حليف استراتيجي يتمتع بدرجة من الأهمية، تؤهله لأن يحظى بالتأييد مهما كان الثمن[2]. وسيظل التأييد الشعبي لإسرائيل عالياً، ولكن البيت الأبيض، بات أقل تعرضاً للضغط من أجل أن يقدم إلىٰ إسرائيل شيكاً على بياض. فالرأي العام، إن لم يكن الكونغرس، بات أكثر ميلاً من ذي قبل، لتأييد موقف نزيه من النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. ومثل هذا المناخ، يوفِّر درجة من المرونة التاكتيكية للرئيس، في سعيه لإيجاد أرضية مشتركة بين العرب والإسرائيليين.

ويبين سجل عملية السلام منذ 1967، أن التقدم ليس عملية إضافية أَو مستمرة. فقد حدث، كثيراً، أن تلت الفترات الطويلة من الجمود، فورات من النشاط، أسفرت عن حدوث تغييرات كبيرة في طبيعة النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. وبعد ذلك تحتاج الأطراف، على ما يبدو، إلىٰ بعض الوقت، من أجل استيعاب النتائج، وتهيئة نفسها لنقلة كبيرة أخرى، ومن أجل تعزيز التأييد لها، على الصعيد الداخلي.

ويستطيع المرء أن يقول، بثقة، إن فترة الثمانينات كانت مرحلة جمود طويل غير عادي في عملية السَّلام، وإن الطريق بات ممهداً في الألفية الجديدة من أجل تحقيق فتوحات مهمة. وسيكون، من بين الاحتمالات، التحرك نحو عقد معاهدة سورية ـ إسرائيليَّة، تستند إلىٰ سلام واعتراف كامل بإسرائيل، وترتيبات أمنية واسعة النطاق، لتقليص فرص الهجوم المباغت، واعتراف

(2) يستنتج كارين ل. بوشيل في «التعاون الاستراتيجي الأَمريكي ـ الإسرائيلي في فترة ما بعد الحرب الباردة» (بولدر ـ ولو: ويست فيو، 1992) ص 153 ـ 154، على وجه صحيح أن «السَّلام هو قضية حد فاصل يقرِّر ما إذا كان التعاون الاستراتيجي يتوسع بصورة كبيرة من حيث المساعدة والالتزامات. ومن المؤكد أنه عندما يتوفر تقدّم ملموس على صعيد السَّلام، تأتي المساعدة الأَمريكيَّة في أعقابه.. وفي غياب السَّلام، خاصة عندما يبدو أن إسرائيل عقبة، من الصعب تصور قرار أمريكي بتوسيع التعاون الاستراتيجي الأَمريكي ـ الإسرائيلي على نطاق واسع.

إسرائيلي بالسيادة السورية على مرتفعات الجولان. وجميع هذه المبادىء، يمكن أن تنفذ على مدى عدة سنوات. لقد اقتربت كل من سورية وإسرائيل من اتّفاق كهذا، عام 1995، ومرة أخرى في بداية عام 2000، وهما قد يستأنفان المفاوضات ضمن هذه الخطوط، في المستقبل.

ويبدو تقدير آفاق الوصول إلىٰ اتّفاق شامل على الصعيد الإسرائيلي ـ الفلسطيني، أكثر صعوبة. فالوضع القائم، بعد اتّفاق واي، لا يبدو أنَّه سيستمر إلىٰ وقت غير محدد. والأفق النهائي لاتفاقيات المستقبل، يعتمد إلىٰ حد كبير، على توازن الرأي داخل التكوين السياسي الإسرائيلي. فوجهة النظر الإسرائيليَّة المعتدلة، التي كان يمثلها إيهود باراك عام 2000، قدمت أرضية مقبولة لاتّفاق تفاوضي، مع الافتراض أن العقبة الكأداء المتعلقة بالقدس واللاجئين، يمكن أن تحل في النهاية. أما رؤية ليكود، فهي على النقيض من ذلك، لا تتجاوز كثيراً الخريطة المنقطة، التي تشبه جلد الفهد، لاتفاقية واي، تاركة للفلسطينيين سلطة محدودة على أقل من نصف أراضي الضفة الغربية وغزّة، في ظروف، لاستمرار الحياة الاقتصادية، مشكوك فيها. ومن الصعب أن نرى في هذا، نموذجاً للسلام. وستكون السياسة الداخلية الإسرائيليَّة، العامل الحاسم الأول، حول ما إذا كانت المفاوضات سوف تُستأنف، وكيف. وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن الأعصاب الملتهبة من جراء مجابهات أواخر عام 2000، ما تزال تحتاج إلىٰ بعض الوقت كي تهدأ.

ومن أجل أن تمضي عملية السلام قُدماً، سيكون وجود القيادة الأَمريكيَّة ضرورياً. ويواجه هذا الاحتمال شيئاً من التحدي، نتيجة لإحياء النزعة الانعزالية في الولايات المتّحدة. ومثل هذا الموقف، يؤثّر في سياسة الشرق الأَوسط، بدرجة أقل، من تأثيره في مجالات السياسة الخارجية الأخرى، ولكنَّه يضع قيداً على أية مبادرة تتطلب موارد كبيرة. ونتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة، مع استمرارها في القيام بدور الوساطة الأساسي، عليها أن تجد شركاء يستطيعون

مد يد المساعدة في تقديم العون المالي لخطوات السلام، والتي تشمل التنمية الإقليمية، والحد من التسلّح.

ومع مضي عمليَّة السَّلام قُدُماً، ستواجه الولايات المتّحدة، أيضاً، تحديات أخرى مرتبطة بالشرق الأَوسط. فكيف يستطيع الرئيس القادم أن يتعامل مع الحركات الإسلامية التي ترمي إِلىٰ تأكيد هويتها؟ وما هو موقع الديمقراطية في هذا الجزء من العالم؟ وهل يمكن الإسراع بالتنمية الاقتصادية، كما هو الحال في شرقي آسيا، كعامل مكمل لصنع السَّلام وتعميم الديمقراطية؟ وهل يستطيع الحد من التسلح أن يشق طريقه في منطقة باتت فيها النِّزاعات مستوطنة؟ وهل يمكن فعل شيء، للحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة؟ جميع هذه الهواجس تتطلب الاهتمام، إِلىٰ جانب جدول عملية السَّلام التقليدي. وحتى هذا الجدول ينبغي أن يعالج، بطرق مبتكرة، مشكلات الأمن الإقليمي، ومطالب اللاجئين، والمستوطنات، ومستقبل القدس، وهي مسائل طالما شوشت المفاوضين.

ما يزال الوقت عنصراً جوهرياً، لا لأن السلام ينبغي أن يتحقق على نحو مفاجىء أَو لا يتحقق أبداً؛ بل لأن العمليَّة يتوقع لها أن تستغرق وقتاً، حتى في أحسن الظروف، وهو ما يعني أن على الزعماء السياسيين في المنطقة، أن يتمكنوا من إِظهار النتائج، في وقت مبكر، أَو على فترات متتالية، إِذا كانوا يريدون الاحتفاظ بالتأييد اللازم. فالطريقة التي تآكل فيها التأييد الداخلي لباراك، في الفترة ما بين 1999 ـ 2000، ينبغي أن تكون بمثابة إِنذار لأولئك الذين يعتقدون أن الوقت إِلىٰ جانب السَّلام. إِن الجمود الطويل في عمليَّة السَّلام، من شأنه أن يصيب المعتدلين بالإحباط، لدى طرفي النزاع كليهما، كما رأينا في أواخر عام 2000، ويمكن أن يؤدي في النهاية، إِلىٰ عدم مبالاة الجمهور في الولايات المتّحدة، ويفتح الباب أمام أزمات مستقبلية في شرق

أَوسط راديكالي الطابع، ستكون موارده النفطية شديدة الأهمية على نحو متزايد، في الغرب الصناعي.

وهكذا، فإن عمليَّة السَّلام، مع التأكيد، الآن، على أكثر العناصر الجوهرية صعوبة لاتِّفاقيات السلام في المستقبل، يمكن أن تكون في موضع الأولوية بالنسبة للرؤساء القادمين. ويشير السجل إلىٰ أن استعداداتهم الخاصة ستكون ذات شأن، في صياغة سياسة تتعلَّق بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، رغم وجود توافق أَمريكي قوي، الآن، حول عمليَّة السَّلام وأساسها المنطقي. ومع هذا، فإنَّه في تلك اللحظات، يصبح فيها الحكم على الأشياء مطلوباً، وعندما تفسر الأزمات الخيارات، وعندما تكون هناك ضرورة لإجراء المقايضات، وضرورة لوضع سلم الأولويات، فإن شخصية الجالس في المكتب البيضاوي، تغدو ذات أهمية كبيرة.

إذا قام الرؤساء بدورهم على ما يرام، فإنهم يستطيعون المساعدة على تقدم عمليَّة السَّلام. أما إذا تردّدوا، فإن الخطر سيحيق بالمصالح الأَمريكيَّة. ومن غير المسموح لهم أن يتجاهلوا المنطقة طويلاً. وفهمهم لقضايا النِّزاع العربي ـ الإِسرائيليَّ الأساسية، وقدرتهم على التعلم من التجربة، ستكون بمثابة مفاتيح لتحول الرؤساء إلىٰ رجال دولة. فإذا فعلوا، فستكون أمامهم فرصة طيبة للإسهام في هدف السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، الذي طال السعي من أجل تحقيقه.